الدكتور فؤاد الصلاحي:

الأحزاب اتكأت على الساحات للوصول إلى مقاعد الحكومة

● أشار الدكتور فؤاد الصلاحى أستاذ علم الاجتماع السياسي إلى أن الأحزاب اعتمدت منظورا مزدوجا في تعاملها مع الساحات منذ تشكل هذه الساحات «فهم تارة يقولون بدعم الساحات والشباب وتارة يرفعون شعار المسار السياسي التفاوضي وهو المسار الذي انتصر على الثورة وأحال الساحات إلى منصات اتكأت عليها الأحزاب للوصول إلى مقاعد الحكومة».

وأكد الدكتور الصلاحي بأن اعتماد الأحزاب منظوراً براجماتياً نفعياً هو ما «دفعهم للقول باستمرار الساحات وعدم سحب أعضائهم ومناصريهم».. بان ذلك قد «أمر أظهر ازدواجية في سلوكهم السياسي».. وأضاف في ورشة العمل النقاشية حول (مستقبل الساحات بعد انتخابات ٢١ فبراير) «الأصل أنهم قد أصبحوا شركاء في الحكومة وفي مسار تفاوضي لا مجال معه للخطاب الثوري ومساراته وشعاراته فلماذا يبقي مناصروها في الساحات.. ويرد الدكتور على تساؤله «الإجابة تكمن ليس في دعمهم لشباب الساحات وشباب الحسم الثوري بل لفرض هيمنتهم وسيطرتهم على الساحات تخوفا من سلوك سياسي يفاجئهم ولا يستطيعون رده وقد تخوفوا –سابقا– من تزايد حجم الشباب في الساحات وسقف مطالبهم المرتفع.. وأدركوا أن خروج الشباب للساحات كان يتضمن من بين أهدافه تغييرا وإسقاطا للقيادات التقليدية في الأحزاب والقبيلة على السواء».

وخلص المحلل السياسي الدكتور فؤاد الصلاحي إلى أن «استمرار الساحات لم يعد يؤدي الوظيفة التي تشكلت من أجلها».. ورغم أن الشباب كما يرى الصلاحي أصبح يدرك هذا الأمر إلا أن القرار «لم يعد مرتبطا بهم بل القرار خارج إرادتهم».. ووصف الصلاحي وضع الساحات (بعد المبادرة وتشكيل حكومة الوفاق) بأنه «أصبح مثيراً للبؤس السياسي».. لافتا إلى أنه لم يعد هناك مجال «لاستمرار الشباب في الساحات».. منوها إلى أن الأفضل للشباب «لتحقيق أفضل النتائج هو الخروج من الساحات واعتماد منظورات جديدة في العمل السياسي» حسب الصلاحي الذي يرى إلى إن «التأطير الحزبي والتنظيمي للشباب وبلورة فاعليتهم السياسية واحدة من الآليات الجديدة للعمل الشبابي حتى يكونوا رقما صعبا لا يمكن تجاوزه من قبل القيادات الحزبية/ التقليدية التي وضعت يدها على الساحات واحتكرت الحديث باسمهم».

الورشة التي نفذها مركز الإعلام الثقافي CMC استعرضت أيضا (واقع الساحات من التأسيس إلى الانتخابات)، وتناولت (بقاء الساحات الجدوى والتبعات)، و(الساحات وتأثيرها على البيئة).

الشباب يطالبون الأحزاب تبني نظام الكوتا في هياكلها التنظيمات

بدت توصيات شباب مشروع وصل صوتك لمؤسسة «رنين» كمطالب من الأحزاب السياسية اليمنية ذات علاقة بتمكين الشباب من المشاركة الحقيقية والفاعلة في إطار الأحزاب كفعاليات سياسية على طريق دعم تواجد هؤلاء الشباب للوصول إلى مواقع القرار على المستوى الوطني.. حيث طالب الشباب الأحزاب السياسية بتبني نظام الكوتا في هياكل الأحزاب التنظيمية وعمليات اتخاذ القرار لضمان إشراك وتمثيل الشباب في القرارات المهمة... مشددين على الالتزام بخطة زمنية لإشراك الشباب في الأحزاب السياسية وتحمل المسؤولية في حالة الإخفاق في تطبيق الخطة في الموعد المحدد، واعتماد مجموعة من المؤشرات لمراقبة تقدم الأحزاب في مجال إشراك الشباب سياسياً داخل الأحزاب، وإنشاء لجنة داخل كل حزب أو خارج الأحزاب لمراقبة هذا التقدم، وتبني رسائل الاتصال التي تتفاعل معها مختلف شرائح وقطاعات المجتمع، والعمل على تطوير قنوات تواصل أفضل بين الأحزاب وقطاعات المجتمع بشكل عام و الشباب بشكل خاص.. مؤكدين على ضرورة تنشيط قطاعات الشباب داخل الأحزاب وتنفيذ البرامج لتحفيز نشاطات هذه القطاعات، وتصميم وتنفيذ برامج بناء القدرات لإعداد وتأهيل الشباب لتولي مناصب قيادية داخل الأحزاب.

وكانت المؤسسة نظمت عدداً من المناشط للدفع في اتجاه تحقيق الفكرة التي حملها المشروع تضمن مواجهة مع الأحزاب من خلال تنظيم حلقة نقاشية حول الإشراك السياسي للشباب: شارك فيها ممثلون عن عدد من الأحزاب اليمنية، وناقش الشباب ما يمكن أن تقوم به الأحزاب السياسية لكسب ثقة الشباب في قدرة الأحزاب على الوفاء بوعودها، خصوصا تلك التي تتعلق باهتمامات الشباب.. وكيف يمكن للأحزاب السياسية أن تثبت التزامها بتضمين الرؤى الشبابية ضمن رؤية الأحزاب، واستراتيجياتهم وبرامجهم الانتخابية والإصلاحية.

كما علق الشباب المشارك على طروحات الأحزاب حول التركيز والدعم الذي تمنحه أحزابهم للشباب المنظمين فيها بكثير من الإحباط وخيبة الأمل وعدم الثقة بالأحزاب السياسية وقياداتها حسب تقرير أطلقته مؤسسة «رنين! اليمن».. وأكد الشباب على «أنهم يشعرون بالتهميش والاستبعاد من العملية السياسية في اليمن وليس لديهم أي نفوذ على قرارات الأحزاب السياسية التي يتم السيطرة عليها من قبل نخبة قليلة».. وأعرب المشاركون عن عدم رضاهم من الأحزاب السياسية التي قالوا إنها «ركبت موجة ثورة الشباب»، وإنها –والقول دائما للمصدر– تتخذ القرارات بالنيابة في حين أن الشباب هم الذين كانوا في الساحات وبعضهم دفعوا حياتهم ثمنا للتغييرات التي يريدونها في اليمن.

ليأتي رد ممثلي الأحزاب على ما طرحه الشباب بذات الصيغة المدافعة عن أحزابهم، و سردوا بعض الأمثلة عن جهود الأحزاب في إشراك الشباب.. داعين الشباب لأن «يكونوا أكثر تنظيماً فيما بينهم» ونصحوا المستقلين منهم «بأن ينضموا إلى أي حزب سياسي أو حتى يكونوا أحزاب جديدة إذا أرادوا أن يكون لهم دور فعال في النظام السياسي في اليمن».

وأكد عبد الإله سلام المدير التنفيذي لمؤسسة شركاء المستقبل للتنمية على الفجوة الواضحة بين الأحزاب السياسية والشباب في اليمن، والحاجة إلى مزيد من الجهود لردم هذه الفجوة وضمان جو سياسي أكثر إشراكا في اليمن.

وإلى ذلك أعلنت مؤسسة «رنين» عن إطلاق مركز الإشراك السياسي للشباب كجزء من المشروع. وسيركز المركز على تعزيز وبناء العلاقة بين الفاعلين السياسيين والشباب في اليمن.

رأيـــــــــي

المربع الفولاذي

وديع العبسي

● لا زلنا في ذات مربع المناكفات وتسخين أجواء الوفاق.. كلما اقتربنا تعود بنا مهاترات غير مسئولة إلى نقطة التأزيم المفضل.. كأننا اعتدنا هذه الحالة لإيصال الأفكار أو لتحقيق مكاسب ما في العملية السياسية.

نعم.. ثمة ممارسات غير عقلانية في التعاطي مع القضايا الوطنية والاستحقاقات التي فرضتها أحداث العام الماضي.. وثمة إصرار يبدو دون وعي على تشويه منجز الخروج من الأزمة بتلك الطريقة التي أعادت إلينا التفاؤل بان ارض الحكمة لا تنجب إلا حكماء.. العالم يشيد بنا، والبعض من هذا العالم ينادي بطريقتنا نهجا لتجاوز معوقات أي تحول تنشده الشعوب.. بينما نحن لا نزال نراوح عند حدود شعور النشوة بما يردده عنا الآخرون بإعجاب.. نكتفي بذلك ولا نقدم فعلا يزيد من قوة تجربتنا.

لا زلنا إلى اليوم نردد مقولة «حسب المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية»، وكأن تحركنا إنما يأتي امتثالا فقط لهذه المبادرة وأحيانا نضيف إليها القرار الأممي ٢٠١٤ وليس انطلاقا من شعور مسئول بأن مصالح الوطن تقتضي السير في اتجاه الوفاق ظاهرا وباطن.

لا زالت ممارساتنا أقل من مستوى الشعور بما يعنيه أن قضيتنا صارت ملفا مفتوحا على الطاولة الأممية ترقب اتجاه فعلنا ثم تعلن عن حالة من الاستنفار لتدارك انحراف قد يبدو لها في تقدمنا –وفق المبادرة وآليتها– نحو الرسو وتجاوز هذا الشتات والتعطيل لحياة الناس.

في الأمس قدم جمال بن عمر إلى اليمن قبيل إجراء الانتخابات ممثلا عن أمين عام المتحدة وكأن به جاء لضمان قيام اليمنيين بالتزاماتهم وإجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة على النحو الذي جرى الاتفاق عليه.. واليوم لا يرى مجلس الأمن حرجا في إيصال رسالة بعدم الثقة في رغبتنا وصدقنا لاجتياز خطوة أخرى في خارطة الطريق التي رسمتها المبادرة الخليجية.. من خلال قيامه بتشكيل فريق أممي (أيضا) للإشراف على عملية الحوار الوطني المزمع.

أمر يستفز المشاعر.. يقول واحد «لاحظ كيف ستتسارع الخطى الآن للتحضير لهذا المؤتمر».. يجري هذا فيما أحزاب الساحة تعيش حالة من البرود تجاه هذه المسألة، وبدلا من الحرص على استعادة الثقة تمعن في الابتعاد بنا عن نطاق السيطرة على المصير، بممارسات تبدو أشبه بمحاولة استعراض عضلات، وإثبات القدرات على شل الحياة فقط لا غير، بلا إدراك أن هذه الممارسات تُظهرنا بهذا الشكل المتقزم لدى الآخرين.

والأسوأ أن هذه القوى السياسية لا تزال في مربع التراشق بينما المخاطر تحيط بنا من كل اتجاه، قاعدة وجدت في المناخ السائد فرصة للتمدد.. قوى إقليمية تشتغل على تقاسم الولاءات.. ورغبات طائشة تريد أن تعود بنا إلى برميل الشريحة.. وعلى هذا النحو نسوق أنفسنا في أحلك الظروف التي تتطلب تلاحما ورص الصفوف من اجل تحصين الوطن والمواطن من كل هذه التهديدات.

walabsi1@gmail.com

سياسيون يؤكدون على الإسراع لمؤتمر الحوار

الدولة المدنية الديمقراطية في رؤية الأحزاب

أكد المشاركون في الحلقة النقاشية «الدولة المدنية الديمقراطية في برامج ورؤى الأحزاب السياسية اليمنية» على أهمية الحوار الفكري بين كافة الأطياف السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية للخروج برؤية يمكن أن تسهم في حل ومعالجة بعض القضايا الوطنية وفي مقدمتها القضية الجنوبية وقضية صعدة وإعداد دستور جديد وبناء الدولة المدنية الديمقراطية التي تقوم على التعددية السياسية واحترام الحقوق والحريات والمساواة بين المواطنين.

وفي الحلقة التي شارك فيها نخبة من الأكاديميين والباحثين وعدد من القيادات السياسية وممثلي منظمات المجتمع المدني استعرض عدد من السياسيين الممثلين عن أحزاب في الساحة رؤى أحزابهم في بناء الدولة المدنية الديمقراطية.. مؤكدين على عدد من القضايا المطلبية من أجل الوصول إلى الدولة المنشودة.

مؤكدين على معالجة المشاكل الاقتصادية التي فاقمتها أحداث العام الماضي التي مر بها الوطن، ضرورة إصلاح النظام، وفتح مجالات الحوار بين كافة أبناء الشعب لمعالجة القضايا العالقة وفي مقدمتها قضيتا الجنوب وصعدة، وتحقيق المصالحة الوطنية، وتفعيل برامج وأنظمة حقوق الإنسان التي تكفل دعم الحقوق والحريات ومواءمة المواثيق الوطنية بمواثيق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبحيث لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية، وإعداد دستور جديد يواكب شكل ونظام الدولة الجديدة وقضايا أخرى.. الحلقة نظمها على مدى يومين منتدى الحوار الفكري وتنمية الحريات لوضع الرؤى والدراسات المعمقة والمستضيفة حول مفهوم وشكل الدولة اليمنية الديمقراطية الملبية لاحتياجات المواطنين وقيام الحكم الرشيد، وتأمين السلم الاجتماعي والاتجاه نحو التنمية الشاملة ووضع المقترحات والحلول لإيجاد نظام الحكم القادم.

في خبر آخر أكد المشاركون في ندوة «الواقع السياسي في اليمن بعد توقيع المبادرة الخليجية» ضرورة الإسراع في عقد مؤتمر الحوار الوطني (بمشاركة مختلف المكونات على الساحة اليمنية بما فيهم الشباب والحراك الجنوبي والحوثيين ومنظمات المجتمع المدني للخروج برؤية موحدة تحافظ على أمن واستقرار البلاد وسلامة أراضيه، وكذا على تماسك الجبهة الداخلية وعدم إعطاء فرصة للتدخل بالشأن اليمني من قبل الخارج).

وأشار المشاركون من عدد من الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والأكاديميين إلى أن الأحزاب الموقعة على المبادرة الخليجية يقع عليها الجهد الأكبر في عملية إنجاح المبادرة من خلال العمل بروح الفريق الواحد لإنقاذ بنود المبادرة وتسيير أعمال حكومة الوفاق.

ودعو كافة القوى السياسية إلى التخلي عن الممارسات التي تؤدي إلى إقصاء الآخرين وادعاء الوصاية الحزبية على الشعب من خلال المشاركة السياسية لكافة القوى الراغبة في إنشاء الأحزاب، وان تكون العلاقة بين الأحزاب قائمة على محبة الوطن وعدم المساس بالثوابت الوطنية.

بطاقة حزب

المؤتمر الشعبي العام:

- تاريخ التأسيس: ٢٤اغسطس ١٩٨٢م.
- تاريخ التقدم للتسجيل في لجنة شئون الأحزاب ١٤١٦/٧/٤ الموافق ١٩٩٥/١١/٢٦م.
- تاريخ حصوله على قرار التسجيل من لجنة شئون الاحزاب١٤١٦/٨/٩ الموافق ٣١/ ١٢/ ١٩٩٥م.
- تقاسم السلطة مع الحزب الاشتراكي اليمني من تاريخ تحقيق الوحدة ٢٢مايو ١٩٩٠م وحتى ٢٧/ ابريل ١٩٩٣م.
- شارك في حكومة ائتلاف ثلاثية مع الحزب الاشتراكي اليمني والتجمع اليمني للإصلاح من مايو ١٩٩٣م وحتى ٧ يوليو ١٩٩٤م.
- شارك في حكومة ائتلاف ثنائية مع التجمع اليمني للإصلاح من يوليو ١٩٩٤م وحتى ابريل ١٩٩٧م.. ليشكل بعد ذلك حكومات الفترة اللاحقة كان من أعضاء المؤتمر باستثناء حكومة مايو ١٩٩٧م التي ضمت اثنين ليس من التنظيم برئاسة الدكتور فرج بن غانم.
- شارك في الانتخابات النيابية العامة في ابريل ١٩٩٣م وحصل على ١٢٣ من إجمالي مقاعد مجلس النواب (٣٠١) وبنسبة ٤١٪.
- حصل في الانتخابات النيابية الثانية ٢٧ابريل ١٩٩٧م على ٢٢٦مقعداً أي ما نسبة ٧٥٪ من إجمالي مقاعد مجلس النواب.
- حصل في الانتخابات النيابية الثالثة ٢٧ابريل ٢٠٠٣م على ٢٢٩مقعداً أي ما نسبته ٧٦,٠٨٪. من إجمالي مقاعد مجلس النواب(٣٠١).
- شارك في الانتخابات المحلية فبراير ٢٠٠١م وحصل على الأغلبية.
- رشح في الانتخابات الرئاسية ٢٠٠٦م فخامة الرئيس علي عبدالله صالح وفاز بنسبة ٧٨٪.
- شارك في الانتخابات المحلية ٢٠٠٦م وحصل على نسبة ٨٠٪ من المقاعد على مستوى الجمهورية.